

Distr.: General
10 November 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية والأربعون
23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

التقرير الوطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

اليابان

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3 عملية إعداد التقرير الوطني	أولاً -
4 إجراءات المتابعة بما يتماشى مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة في الجولة السابقة	ثانياً -
4 تدابير نُفذت تماماً	ألف -
17 التدابير المنفذة تنفيذاً جريئاً	باء -
19 مسائل أخرى	جيم -
21 حالة مبادرات الالتزام التلقائي	ثالثاً -
21 التعاون داخل الأمم المتحدة	ألف -
21 الإسهام في المجتمع الدولي	باء -
22 استضافة الجمعية العالمية للمرأة	جيم -
22 القضايا الجديدة والناشئة (مبادرات أهداف التنمية المستدامة)	رابعاً -
		المرفق

التوصيات المقبولة من أجل المتابعة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لعام 2017

أولاً- عملية إعداد التقرير الوطني

ألف- مقدمة

1- استناداً إلى المبدأ الدستوري الداعم لاحترام حقوق الإنسان الأساسية، ما فتئت اليابان ترسخ لنظام سياسي ديمقراطي وتعزز السياسات الرامية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوطيدها بوصفها قيماً عالمية. وترحب حكومة اليابان بفرصة المشاركة في الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل للإبلاغ عما أحرزه البلد من تقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

باء- المنهجية

2- أعدت حكومة اليابان هذا التقرير الوطني الرابع، في أعقاب القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/RES/16/21 وA/HRC/DEC/17/119) والمذكرة التوجيهية للجولة الرابعة بشأن التقرير الوطني. وقد ركز هذا التقرير، عند إعداده، على ما أحرزته اليابان من تقدم في حالة حقوق الإنسان في اليابان، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الـ 145 المدرجة في المرفق، والتي وافقت الحكومة على متابعتها خلال الجولة الثالثة المعقودة عام 2017، وكذلك على مساهمات اليابان الدولية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ويورد التقرير أرقام التوصيات كعناوين فرعية.

جيم- عملية المتابعة الوطنية

3- نظراً إلى أن الهدف النهائي للاستعراض الدوري الشامل يكمن في تحسين حالة حقوق الإنسان في كل بلد، فإنه يتعين علينا اتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها، بما في ذلك المتابعة الطوعية لتحقيق هذه الغاية. ومن هذا المنطلق، ترجمت حكومة اليابان الوثائق الختامية للجولة الثالثة المعقودة عام 2017 إلى اللغة اليابانية وأتاحتها على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية. كما نشرت وثيقة المتابعة في نيسان/أبريل 2020.

دال- المشاورات المشتركة بين المنظمات والمجتمع المدني

4- تولت وزارة الشؤون الخارجية تنسيق إعداد هذا التقرير بالتعاون مع عدد من الوزارات والوكالات، بما في ذلك ما يلي: أمانة مجلس الوزراء؛ ومكتب مجلس الوزراء؛ ووزارة الشؤون الداخلية والاتصالات؛ ووزارة العدل؛ ووزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا؛ ووزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية؛ ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل؛ ووكالة الشرطة الوطنية. وعلاوة على ذلك، سعت حكومة اليابان إلى إشراك المجتمع المدني في صياغة هذا التقرير، من خلال المدخلات التي طلبتها إلى عموم الناس، والحوار الذي نظّمته عبر شبكة الإنترنت في 2 أيلول/سبتمبر 2022. واستخدمت حكومة اليابان موقع وزارة الشؤون الخارجية على شبكة الإنترنت وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك صفحاتها على فيسبوك وتويتر، للحصول على هذه المدخلات.

5- ولا تزال حكومة اليابان تُولي أهمية للتعاون مع المجتمع المدني. وقد اغتتمت فرصاً شتى مثل الاجتماعات غير الرسمية وعمليات طلب تعليقات الجمهور بشأن إعداد تقارير الدول الأطراف عن تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان والمشاركة في الاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية، لتلقي الطلبات بشأن التدابير الموجودة. وتعترف حكومة اليابان مواصلة تعاونها مع المجتمع المدني.

ثانياً - إجراءات المتابعة بما يتماشى مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة في الجولة السابقة

6- وفقاً للقرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان بشأن الاستعراض الدوري الشامل (انظر الفقرة 2)، يقدم الفصل الثاني تقريراً عن حالة الجهود التي تبذلها حكومة اليابان وعن التقدم المحرز في إجراءات المتابعة، لا سيما فيما يتعلق بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل المنبثقة عن الجولة السابقة والتي قبلت حكومة اليابان متابعتها.

ألف - تدابير نُفذت تماماً

1- إبرام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان

7- أصبحت اليابان دولة طرفاً في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول الاتجار بالأشخاص) في تموز/يوليه 2017 (التوصية رقم 16). انظر الجزء الثاني-ألف-3(د) للحصول على معلومات إضافية عن جهود اليابان لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

2- منع حدوث أي شكل من أشكال التمييز وإلغاء كل الأحكام التمييزية (بما في ذلك عن طريق التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتدريب) (التوصيات 51-55، و68، و74، و78، و79، و85، و146)

8- تنص الفقرة 1 من المادة 14 من دستور اليابان على أن: "جميع الناس متساوون أمام القانون ويجب ألا يتخلل العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تمييز بسبب العرق، أو المعتقد، أو نوع الجنس، أو الوضع الاجتماعي، أو الأصل العائلي"، ومن ثم تنص على المساواة بموجب القانون وتحظر التمييز غير المبرر. واستناداً إلى هذا المبدأ، وفي المجالات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الناس وتتسم بطابع عام للغاية، مثل التوظيف والتعليم والرعاية الصحية والنقل، تنص القوانين واللوائح ذات الصلة بكل مجال على حدة على حظر واسع للتمييز. ففيما يتعلق بالتعليم مثلاً، تنص المادة 26 من الدستور والمادة 4 من القانون الأساسي للتعليم على أن تتاح لجميع الناس فرص تتناسب قدراتهم وعلى ألا يتعرض أحد للتمييز بسبب العرق أو العقيدة أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي أو الأصل العائلي. (انظر الجزء الثاني-ألف-3 و4).

التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان (التوصيات 51-52 و68، و78-80، و85، و128)

9- ما فتئت اليابان تتخذ تدابير لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع البيئات، بما في ذلك المدارس والمجتمعات المحلية وأماكن العمل. وعلاوة على ذلك، يعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس وفقاً لـ "قانون تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية بحقوق الإنسان" (الذي سنّ عام 2000) و"الخطة الأساسية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية بحقوق الإنسان" (التي أقرها مجلس الوزراء عام 2002 وعُدلت جزئياً عام 2011)، والتي صيغت عملاً بالقانون.

10- وتعد وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا اجتماعات لفائدة المكلفين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بمن فيهم المسؤولون في مجالس التعليم في البلديات، وتوفر أيضاً التدريب لتطوير وتحسين مؤهلات أخصائيي التربية الاجتماعية، الذين يضطلعون بدور محوري في قيادة التثقيف الاجتماعي، بهدف تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس وداخل المجتمع. كما تنفذ الوزارة مشروعاً لتعزيز البحوث المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان لتحسين أساليب التعليم المرتبطة

بالتتقيف في هذا المجال في المدارس. وفي إطار هذا المشروع، تجري دراسة طريقة قياس نتائجه. وتعتزم الوزارة مواصلة هذه الجهود للتوعية والتتقيف في مجال حقوق الإنسان.

11- وعلاوة على ذلك، تعمل وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا على القضاء على القوالب النمطية للأدوار الجنسانية والتحيز اللاشعوري وعلى تعزيز التتقيف لكي لا يتحول الأطفال إلى متورطين في الجرائم الجنسية وأعمال العنف الجنسي وإلى ضحاياها وشاهدين عليها.

12- وما فتئت هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل تضطلع بأنشطة متنوعة للتوعية بحقوق الإنسان، بما في ذلك "أسبوع حقوق الإنسان"، لتعزيز فكرة احترام حقوق الإنسان في صفوف عموم الناس وتوعيتهم بها. وبالإضافة إلى ذلك، توفّر هيئات حقوق الإنسان هذه أيضاً التدريب لفائدة المشاركين في صياغة السياسات الرامية إلى التوعية بحقوق الإنسان ولغيرهم من المنخرطين في الأعمال المتصلة بحقوق الإنسان.

تتقيف وتدريب الموظفين المدنيين في مجال حقوق الإنسان

13- تتولّى حكومة اليابان توفير تدريب مفصل في مجال حقوق الإنسان للموظفين المدنيين، بما في ذلك في مجال حقوق المرأة والطفل، كي يتسنى لهم فهم مبادئ مختلف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان فهماً كاملاً.

14- ووكالة الشرطة الوطنية، لضمان الاضطلاع السليم بكل واجباتها وإبلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان وفقاً لطبيعة مجالات خبرتها، توفر التتقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان لفائدة أفراد الشرطة في مناسبات مختلفة، بما في ذلك عند تعيينهم وترقيتهم، وتتيح أيضاً التدريب أثناء العمل في مراكز الشرطة وغيرها من الأماكن.

15- ويجب على جميع القضاة والمدّعين العامين المنتظرين أن يتلقوا تدريباً قانونياً يسبق الحصول على التأهيل القضائي، ويتضمن منهجاً دراسياً يهدف إلى إكفاء وعيهم بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان. وتتعلق مختلف الدورات التدريبية التي يتلقاها القضاة بعد تعيينهم بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى التدريب القانوني، يستفيد المدعون العامون من محاضرات حول معاهدات حقوق الإنسان، وحماية ودعم ضحايا الجرائم، ومراعاة قضايا المرأة في مختلف الدورات التدريبية التي يطلب منهم حضورها عند تعيينهم وأيضاً وفقاً لسنوات خبرتهم. وستواصل هذه الجهود. وتقدم دورات تدريبية مختلفة لموظفي مؤسسات الإصلاح والتأهيل، بمن فيهم موظفو السجون، لتوعيتهم بحقوق الإنسان وضمان احترام حقوق الإنسان للسجناء. وتنظم محاضرات عن حقوق الإنسان لفائدة موظفي مراقبة السلوك ومنسقي إعادة التأهيل في إطار مختلف الدورات التدريبية المتاحة لهم وفقاً لسنوات خبرتهم، وما إلى ذلك، بهدف زيادة وعي الموظفين بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى التدريب المتخصص في حقوق الإنسان، تنظم محاضرات عن حقوق الإنسان لموظفي مراقبة الهجرة في إطار التدريب المتاح لهم وفقاً لسنوات خدمتهم.

16- وبالنسبة للموظفين العموميين عموماً، مثلاً، توفر وزارة العدل التدريب للموظفين المدنيين الوطنيين وموظفي البلديات والمحافظات العاملين في مجال التوعية بحقوق الإنسان. كما نظمت وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات برامج تعليمية في مجال حقوق الإنسان في كلية الإدارة المحلية المستقلة لفائدة مسؤولي البلديات والمحافظات مرتين خلال السنة المالية 2021، وهي تنوي تنظيم البرامج نفسها مرتين في السنة المالية 2022، علماً أنها نظمت بالفعل مرة أولى.

3- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

17- تضطلع هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل بأنشطة مختلفة للتوعية بحقوق الإنسان بهدف تعزيز مبدأ احترام عموم الناس لحقوق الإنسان وتعميق فهمه لها.

(أ) الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات 197، و199-204)

18- ينص القانون الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي عدّته حكومة اليابان بما يتماشى مع مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على أنه لا يجوز لأي شخص "ارتكاب عمل تمييزي أو أي فعل آخر ينتهك مصالح شخص ذي إعاقة أو حقوقه على أساس الإعاقة". وعلاوة على ذلك، ووفقاً لكل مبدأ أساسي من مبادئ القانون الأساسي، يتعين على حكومة اليابان تنفيذ تدابير شاملة ومنهجية لدعم استقلال الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الاجتماعية لتحقيق هذه المبادئ، ويجري تنفيذ مبادرات حكومية مختلفة استناداً إلى الخطة الأساسية الرابعة للأشخاص ذوي الإعاقة، التي وافق عليها مجلس الوزراء عام 2018.

19- وتتخذ المنظمات الإدارية والشركات الخاصة في اليابان الإجراءات المناسبة للقضاء على التمييز على أساس الإعاقة، بما في ذلك حظر المعاملة التمييزية غير العادلة وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة، استناداً إلى قانون القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة (قانون القضاء على التمييز على أساس الإعاقة)، الذي دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل 2016. وعُدل القانون في أيار/مايو 2021 لإدخال الحكم الملزم للشركات بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة. ويجري حالياً إدخال القانون المعدل حيز النفاذ.

20- وقد حدّد مكتب مجلس الوزراء الفترة من 3 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر من كل عام أسبوعاً للأشخاص ذوي الإعاقة بموجب القانون الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة الاهتمام العام بمسألة الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة فهمها، وكذلك لتعزيز المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويضطلع مكتب مجلس الوزراء بأنشطة فعالة في مجال التوعية والعلاقات العامة من خلال تنظيم أحداث تعاون كثيرة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني قبل الأسبوع وأثناءه وبعده.

21- ويذكّر مكتب مجلس الوزراء أيضاً، في خطته الأساسية الرابعة للأشخاص ذوي الإعاقة، أنه ستبذل الجهود للمشاركة في أنشطة استباقية للدعاية والتوعية لتحسين إمكانية الوصول في جميع شؤون المجتمع بهدف تحقيق مجتمع شامل.

22- وعلاوة على ذلك، حددت هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل "القضاء على التحيز والتمييز على أساس الإعاقة" كأحد الأهداف ذات الأولوية لأنشطتها في مجال التوعية بحقوق الإنسان. وهي تضطلع بأنشطة مختلفة للتوعية بحقوق الإنسان.

23- وتقدم حكومة اليابان، وفقاً لقانون توفير الدعم الشامل للحياة اليومية والحياة في مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة، أشكال مساعدة مختلفة لتعزيز مشاركتهم الاجتماعية، مثل: المساعدة على التنقل؛ وتوفير أجهزة الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك الكراسي المتحركة والسيقان الاصطناعية؛ وتعيين مترجمين متخصصين في لغة الإشارة؛ وتوفير الأماكن التي يمكن تنظيم الأنشطة فيها.

24- وفيما يتعلق بالرعاية الطبية، يعتبر العلاج المستمر للاضطرابات النفسية رعاية طبية في إطار الخدمات وأشكال الدعم المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة (رعاية الصحة النفسية للمرضى الخارجيين)، وتغطي الأموال العامة التكاليف الطبية، جزئياً أو كلياً، لتحسين الرعاية الطبية ورعاية إعادة التأهيل المقدمة إلى الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية. وتولي حكومة اليابان أهمية لضمان توفير

رعاية طبية عالية الجودة ومناسبة وفقاً لخصائص الإعاقة ذات الصلة وغيرها من المشاكل النفسية والبدنية للأشخاص ذوي الإعاقات العقلية. ولهذا الغرض، وضعت وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية مبادئ توجيهية تحدد الاتجاه الذي ينبغي أن تتبعه جميع الأطراف المعنية بالرعاية الصحية والطبية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وبرفاههم.

25- وفي مجال التعليم، يجري اتخاذ تدابير مختلفة استناداً إلى مبدأ القانون الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة وغيره من القوانين واللوائح ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم وتوفير التعليم الذي يلبي الاحتياجات التعليمية لكل فرد على النحو الأنسب، تقوم حكومة اليابان بتوفير مجموعة متنوعة من فرص التعلم المستمر، مثل الفصول العادية، والفصول العادية مع خدمات الدعم الخاصة، وفصول الاحتياجات الخاصة، ومدارس الاحتياجات الخاصة. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، أنشأت حكومة اليابان فريقاً دراسياً معنياً بدعم الطلاب ذوي الإعاقة في مجال التعليم، وجمعت تقريراً عن مفهوم "المعاملة التمييزية غير العادلة" و"الترتيبات التيسيرية المعقولة" على النحو المنصوص عليه في قانون القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ووزعت التقرير على الجامعات والمؤسسات الأخرى. كما تنفذ حكومة اليابان التدابير اللازمة لتحسين بيئة قبول الطلاب ذوي الإعاقة وتعزيز التعاون بين الجامعات/المؤسسات ذات الصلة. كما تبذل الحكومة جهوداً لخلق بيئة تسمح للطلاب بمواصلة دراستهم طوال حياتهم، حتى بعد التخرج.

26- وفيما يتعلق بالعمالة، ينص قانون تيسير توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة على حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل، والالتزام بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة، وتوفير الإجراءات ذات الصلة بتسوية المنازعات. وعلى وجه التحديد، تضطلع مكاتب الأمن الوظيفي العامة، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، مثل مركز دعم توظيف ومعيشة الأشخاص ذوي الإعاقة والمركز المهني الإقليمي للأشخاص ذوي الإعاقة، بدور ريادي في تقديم الدعم المستمر لكل من الأشخاص ذوي الإعاقة وأرباب العمل، وذلك من خلال إنشاء نظام إلزامي لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ويوفّر هذا الدعم طيلة عملية التوظيف ويتراوح بين دعم تحضير الشخص المعني للتوظيف ودعم الاحتفاظ به في مكان العمل. وفي 1 حزيران/يونيه 2021، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في القطاع الخاص 598 000 شخص، وهو أعلى مستوى له منذ 18 عاماً متتالياً.

(ب) المرأة (التوصيات 15 و 74 و 75 و 125 و 146-149 و 152-176 و 178 و 182-185 و 212)

27- على نحو ما هو مذكور في الجزء الثاني-1-2، تنص المادة 14 من دستور اليابان على أن جميع المواطنين متساوون بموجب القانون ولا يتعرضون للتمييز على أساس نوع الجنس. وينص القانون الأساسي لمجتمع المساواة بين الجنسين على "تشكيل مجتمع متساو بين الجنسين [...] وعدم معاملة الرجال والنساء بطريقة تُميّز ضدّهم على أساس [...] نوع الجنس". (المادة 3). واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تعرّف "التمييز ضد المرأة" في المادة 1، لها نفس أثر القوانين المحلية.

28- وقانون ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الجنسين في مجال العمل (قانون تكافؤ فرص العمل) يحظر التمييز المباشر وغير المباشر بين الرجال والنساء، بمن فيهن العاملات الأجنبيات، في العمل، ويحظر فصل العاملات وغير ذلك من ضروب المعاملة غير اللائقة للعاملات على أساس الحمل والولادة، ويوفر توجيهات استردادية لفائدة أصحاب العمل الذين ينتهكون القانون.

29- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وضعت حكومة اليابان الخطة الأساسية الخامسة للمساواة بين الجنسين، وهي خطة خمسية تعمل على زيادة مشاركة المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك السياسة

والاقتصاد والإدارة العامة وفقاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الأساسي لمجتمع المساواة بين الجنسين، التي تشمل: احترام كرامة الرجل والمرأة كأفراد؛ وحظر المعاملة التمييزية على أساس نوع الجنس؛ وتمكين الرجال والنساء من فرص إعمال قدراتهم كأفراد. وما فتئت حكومة اليابان تبذل جهوداً متواصلة بشأن المساواة بين الجنسين بطرق منها تحديد أولويات السياسة العامة سنوياً لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

30- انظر الجزء الثاني- ألف-2، الفقرة 8 بشأن تعليم النساء والفتيات (التوصيات 146-149).

31- وفيما يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة (التوصية 15)، وضعت هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل "حماية حقوق الإنسان للمرأة" كأحد الأهداف ذات الأولوية لأنشطتها في مجال التوعية بحقوق الإنسان. وهي تضطلع بأنشطة مختلفة للتوعية بها. (انظر الجزء الثالث-جيم "عقد الجمعية العالمية للمرأة").

32- وفيما يتعلق على وجه الخصوص برفع الحد الأدنى لسن زواج المرأة (التوصيتان 182 و183)، قُدم إلى البرلمان في آذار/مارس 2018 مشروع قانون يتضمن أحكاماً بشأن خفض سن البلوغ في القانون المدني إلى 18 عاماً وتحديد الحد الأدنى لسن الزواج في 18 عاماً لكل من الرجال والنساء. وقد اعتُمد هذا القانون في حزيران/يونيه 2018 ودخل حيز النفاذ في 1 نيسان/أبريل 2022.

دعم وحماية النساء ضحايا العنف ضد المرأة (التوصيات 78 و122 و125 و152 و153 و164 و174-176 و178 و179 و181)

33- يخضع العنف ضد النساء والأطفال (بما في ذلك العنف العائلي والاعتداء الجنسي على الأطفال) لعقوبة جنائية، بما في ذلك بتهمة القتل، والإصابة بجروح، والاعتداء، والجماع الجنسي القسري، والفحشاء تحت الإكراه، وتتخذ القرارات المناسبة بناء على كل حالة.

34- وقد حدّد مكتب مجلس الوزراء الفترة من 12 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر (اليوم الأخير هو اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة كما حدّدته الأمم المتحدة) من أجل "الحملة السنوية للقضاء على العنف ضد المرأة"، وهو يواصل تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك التوعية، بالتنسيق والتعاون مع الحكومات الوطنية والمحلية، والمجموعات النسائية، وغيرها من المنظمات ذات الصلة. ولضمان حصول الرعايا الأجانب الذين تعرضوا للأذى على سبل فورية للانتصاف والحماية، أعدّ مكتب مجلس الوزراء مواداً إعلامية بشأن الضحايا الأجانب ووزعها على المنظمات ذات الصلة، ويوفر أيضاً معلومات مفيدة لدعم ضحايا العنف العائلي على شبكة الإنترنت، بما في ذلك معلومات بثماني لغات. كما يعرض حالة المشاورات داخل مراكز تقديم المشورة والدعم فيما يتعلق بالعنف بين الزوجين المنشأة على صعيد الحكومات المحلية، ويجري دراسات استقصائية، بما في ذلك عن عدد المشاورات. وفي نيسان/أبريل 2020، أنشئ "خط اتصال مباشر" "بلاس" للعنف العائلي لتقديم المشورة عبر خدمات الشبكات الاجتماعية (SNS)، أو خدمات الدردشة عبر شبكة الإنترنت، بـ 10 لغات أجنبية. وعلاوة على ذلك، تتاح المشورة بشأن العنف الجنسي عبر هذه الخدمات بـ 10 لغات أجنبية.

35- ووضع مكتب مجلس الوزراء أيضاً "سياسة تعزيز تدابير مكافحة الجرائم الجنسية والعنف الجنسي"، والتي بُتّ فيها في حزيران/يونيه 2020، فيما يتعلق بمسائل مثل الظهور القسري في مواد إباحية، وتجارة المواعدة مع فتيات مراهقات بمقابل مادي⁽¹⁾، والتخدير للاغتصاب في إطار المواعدة، والأفعال الجنسية في حالة السكر، والجرائم الجنسية التي تيسرها خدمات الشبكات الاجتماعية، والإيذاء الجنسي، والتحرش الجنسي، والتي تؤدي بالأساس إلى الاستغلال الجنسي للشابات. ووفقاً لهذه السياسة،

يخصص نيسان/أبريل من كل عام (الشهر الذي يصادف بداية عام دراسي جديد، وبالتالي يعتبر الوقت المناسب لزيادة وعي الشباب بضحايا الجرائم الجنسية) شهراً لمنع العنف الجنسي بين الشباب، وتنظم أنشطة مكثفة لتثقيف وتوعية عموم الناس بالتعاون مع الوكالات الحكومية ذات الصلة.

36- ووزارة العدل، تقوم، في إطار جهودها المختلفة لدعم وحماية ضحايا العنف ضد النساء والأطفال، بتقديم مشورة فعالة في مجال حقوق الإنسان من خلال هواتف مخصصة لتقديم المشورة (خط اتصال مباشر معني بحقوق المرأة وخط اتصال مباشر معني بحقوق الطفل) وتوزع بطاقات في ظرف مختوم (بطاقات ميسرة لطلب المساعدة المتعلقة بحقوق الطفل) على طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية على الصعيد الوطني من قبل موظفي مكتب الشؤون القانونية ومتطوعي حقوق الإنسان في مكاتب الشؤون القانونية في جميع أنحاء البلاد⁽²⁾.

37- ويوفر مركز اليابان للدعم القانوني لضحايا العنف العائلي والتعقب وإساءة معاملة الأطفال المشورة القانونية اللازمة بشأن منع الأذى وفقاً لقانون الدعم القانوني الشامل. كما يوفر المركز معلومات عن النظام القانوني والخدمات الاستشارية المتعلقة بدعم الضحايا، ويعمل على إحالة المعنيين إلى محامين ذوي معرفة وخبرة في دعم ضحايا الجريمة عن طريق خطه لدعم ضحايا وفي مكاتبه.

38- وإذ تولي الشرطة أولوية قصوى لسلامة الضحايا، فإنها تسعى إلى تقديم استجابات منسقة لحالات التعقب وقضايا العنف العائلي وغيرها من الحالات المماثلة، مثل منع الأذى عن طريق اعتقال الجناة واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الضحايا، وذلك بالاستفادة الكاملة من قانون مكافحة التعقب، وقانون منع العنف بين الزوجين وحماية الضحايا، وغيرهما من القوانين واللوائح ذات الصلة. وتقوم حكومة اليابان أيضاً بتعزيز التدابير بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات ذات الصلة استناداً إلى التدابير الشاملة لمكافحة التعقب والخطة الأساسية الخامسة للمساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، عُمل قانون مكافحة التعقب في عام 2021 لتنفيذ تدابير مثل توسيع نطاق السلوكيات التي تخضع للقانون.

39- وتكفل وكالة خدمات الهجرة، عند تحديد هوية الأجنبي ضحية العنف العائلي، الحماية البدنية للضحية بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة، وتتخذ أيضاً تدابير إنسانية تجاه الضحايا الذين ينتهكون قانون مراقبة الهجرة بسبب العنف العائلي، وذلك بإيلاء الاعتبار الكافي لظروف كل حالة منهم.

تعزيز النهوض بالمرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار والتدابير الرامية إلى معالجة الفجوة في الأجور (التوصيات 154-162 و 166-173 و 184-185)

40- وضعت اليابان الخطة الأساسية الخامسة للمساواة بين الجنسين وتعمل على زيادة مشاركة المرأة في جميع المجالات، بما فيها تلك المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والإدارة العامة.

41- واستناداً إلى تدابير مثل توسيع نطاق أرياب العمل الملزمين بوضع خطط عمل بموجب قانون تعزيز مشاركة المرأة والتقدم في مسارها الوظيفي في مكان العمل، تدعم الحكومة جهود أرياب العمل الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة، بطرق منها المشاورات، وتنتشر كذلك معلومات، بما فيها الممارسات الجيدة، على موقعها الشبكي المتمثل في "قاعدة بيانات الشركات التي تعزز النهوض بالمرأة".

42- وتقدم حكومة اليابان معلومات عن الفجوة في الأجور بين الجنسين بموجب القانون، وقد شرعت، منذ تموز/يوليه 2022، في الطلب إلى الشركات التي توظف أكثر من 300 عامل منتظم تحديد الاختلافات في الأجور بين الرجال والنساء والكشف عنها.

(ج) الأطفال (التوصيات 126-127 و 153 و 164 و 174-176 و 178 و 186-189 و 191-196)

43- على نحو ما ذكر أعلاه، تواصل هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل تقديم المشورة على نحو فعال في مجال حقوق الإنسان من خلال إنشاء خطوط اتصال مباشر مجانية ومخصصة في مكاتب الشؤون القانونية في جميع أنحاء البلد، وتوزيع بطاقات بظرف مختوم على طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية في جميع أنحاء البلد. كما تقدم للأسر ولغيرها من الأطراف خدمات استشارية في مراكز توجيه الطفل بشأن القضايا التي تؤثر على الأطفال، بما في ذلك خدمات استشارية وقائية بشأن إساءة المعاملة والجروح. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدّم الدعم اللازم، مثل الحماية المؤقتة، في حالات اشتباه تعرض الأطفال للعنف، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، من قبل الأوصياء عليهم.

44- واستناداً إلى الخطة الشاملة لتعزيز منع إساءة معاملة الأطفال وتعزيز الأساسيات لتدابير منع إساءة معاملة الأطفال التي تقرر وضعها في كانون الأول/ديسمبر 2018 و آذار/مارس 2019 على التوالي، تعمل حكومة اليابان على تعزيز تدابير منع إساءة معاملة الأطفال. وفي أيلول/سبتمبر 2022، وضعت الحكومة تدابير شاملة جديدة، بما في ذلك تعزيز قدرات مراكز توجيه الطفل والبلديات المحلية مستقبلاً. وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى تعديل القانون الذي يحظر العقوبة البدنية، بما في ذلك من قبل الأوصياء، والذي دخل حيز النفاذ عام 2020، تقوم حكومة اليابان بأنشطة لإعلام الجمهور وتوعيتهم بشأن تربية الأطفال دون اللجوء إلى العقوبة البدنية. وفي مجال التعليم، تجري التوعية في اجتماعات، كتلك التي تُنظّم لفائدة موظفي توجيه الطلاب، بأن لجوء المعلمين والموظفين إلى العقوبة البدنية ضد التلاميذ محظور بموجب المادة 11 من قانون التعليم المدرسي. وبالنسبة لأنشطة الأندية الرياضية، صيغت المبادئ التوجيهية في عامي 2013 و 2018، ويطلب في كل عام دراسي جديد بذل الجهود اللازمة للقضاء على العقوبة البدنية والمضايقة من خلال توجيه إخطارات إلى مجالس التعليم في البلديات وفي اجتماعات المسؤولين عن المجالس، ويتعين على جميع المدربين المشاركين في أنشطة التربية البدنية المدرسية ضمان التنفيذ الشامل لهذه المبادئ التوجيهية. كما صيغت مبادئ توجيهية بشأن أنشطة الأندية الثقافية عام 2018، وهي تدعو، من خلال نشرها عن طريق مجالس التعليم في البلديات، مديري المدارس ومديري الأندية الثقافية إلى القضاء على العقوبة البدنية والمضايقة بطريقة شاملة. وعلاوة على ذلك، عُذّل، في حزيران/يونيه 2022، قانون رعاية الطفل لتعزيز نظام الدعم الشامل المقدم للأسر التي لديها أطفال.

45- ويخضع العنف ضد الأطفال (بما في ذلك العنف العائلي والاعتداء الجنسي) لعقوبة جنائية، بما في ذلك بتهمة القتل، والإصابة بجروح، والاعتداء، والجماع الجنسي القسري، والفحشاء تحت الإكراه، وتتخذ القرارات المناسبة بناء على كل حالة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر حكومة اليابان لضحايا العنف العائلي والتعقب وإساءة معاملة الأطفال المشورة القانونية اللازمة بشأن منع الأذى.

46- وفيما يتعلق بالتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال، واستناداً إلى الخطة الأساسية لتدابير مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لعام 2022، التي صاغها الاجتماع الوزاري المعني بتدابير مكافحة الجريمة في أيار/مايو 2022، ما فتئت الوزارات والوكالات ذات الصلة تعزز بصورة شاملة مختلف التدابير، بما في ذلك منع وقمع توزيع الصور الإباحية للأطفال وعرضها على شبكة الإنترنت، وحماية الأطفال الضحايا.

47- وفيما يتعلق بدعم الشباب الضحايا، تقدم الشرطة المشورة المستمرة وغيرها من الخدمات. ويُقدّم هذا الدعم موظفو توجيه الأحداث وغيرهم من موظفي مراكز دعم الأحداث المنشأة في مقرات الشرطة وفي أماكن أخرى تشارك في هذه المبادرة. وتتخذ وكالات التحقيق أيضاً التدابير المناسبة استناداً إلى القانون

والأدلة عند وجود حالات يتعين التعامل معها كفضايا جنائية. وعلاوة على ذلك، يجري تكثيف عملية قمع الجرائم الخبيثة المرتبطة بالاستغلال الجنسي للأطفال، مثل جرائم استغلال الأطفال في المواد الإباحية. وسُجّلت 2 969 حالة اعتقال بسبب جرائم استغلال الأطفال في المواد الإباحية و627 حالة اعتقال بسبب جرائم بغاء الأطفال في عام 2021.

48- وفيما يتعلق باتفاقية لاهاي، دخل القانون المعدّل لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال (قانون التنفيذ) حيّز النفاذ في نيسان/أبريل 2020 بهدف جعل إجراءات التنفيذ الإلزامي لقرار عودة الأطفال أكثر فعالية. وفي ضوء قانون التنفيذ وبالتعاون الوثيق مع الوكالات ذات الصلة في اليابان، تبذل الجهود اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

49- وفيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والقانوني للأطفال المولودين خارج إطار الزواج (التوصية 188)، سمح تعديل القانون المدني لعام 2013 بتساوي حصص الميراث بين الأطفال المولودين داخل إطار الزواج وخارجه.

(د) التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص (التوصيات 116-124)

50- بذلت اليابان جهوداً جبارة ومتواصلة لضمان التنفيذ المحلي السليم لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) وبروتوكول الاتجار بالأشخاص. وجرّمت اليابان أيضاً جميع الأفعال التي تندرج في إطار الاتجار بالأشخاص، على النحو المحدد في بروتوكول الاتجار بالأشخاص، بإجراء تعديل لقانون العقوبات في عام 2005، (مثل إدراج المادة 226) التي حددت العقوبات للأفعال التي لم يكن القانون المحلي يعاقب عليها حينها، ونصت عليها. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى خطة عمل اليابان لعام 2014 لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي صيغت في كانون الأول/ديسمبر 2014، تقوم حكومة اليابان، وبالأساس مجلس تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص، المؤلف من وزراء الحكومة المعنيين، وبالتنسيق والتعاون بين الوزارات والوكالات ذات الصلة، بتنفيذ تدابير مختلفة، بما في ذلك المنع، والقمع، والإقرار بالحالات، وتحديد هوية الضحايا دون تقصير، وتوفير الحماية والدعم المناسبين، ومكافحة الاتجار، والموافقة على إعداد تقرير سنوي عن حالة الجهود التي تبذلها الوزارات والوكالات ذات الصلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ونشره. وعلاوة على ذلك، تتخذ التدابير اللازمة لحماية الضحايا على النحو المناسب وفقاً لأساليب التصدي للاتجار بالأشخاص (تدابير حماية الضحايا)، التي اتُفق عليها في عام 2011. وينص البند (ط) من المادة 63 من قانون الأمن الوظيفي على فرض عقوبات على الأشخاص الذين قاموا بتوظيف وانتداب عامل، أو بتوفير العمال عن طريق الاعتداء أو التخويف أو الحبس غير القانوني أو أي وسيلة أخرى تُقيّد حريته العقلية أو البدنية بصورة غير مشروعة، أو انخرطوا في ذلك.

51- وتعمل حكومة اليابان أيضاً مع الوكالات الحكومية الأجنبية ذات الصلة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وتحديد هوية الضحايا وحمايتهم على النحو الواجب، ودعم العودة الآمنة إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان ثالثة، وكذا توعية المسؤولين الإداريين المعنيين وتوعية الجمهور.

52- فعلى سبيل المثال، وفي إطار الجهود التي تبذلها السلطات الدبلوماسية، ما فتئت اليابان تقدّم المساعدة بنشاط إلى البلدان والمناطق التي تعاني من مشكلة الاتجار بالأشخاص عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وتقدم برامج تدريبية وأنشطة إضافية بالتعاون مع بلدان آسيوية أخرى، من أجل تعزيز الفهم المتبادل للجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص (ولا سيما المنع وحماية الضحايا ودعم الاعتماد على الذات) والتعاون الإقليمي الأكثر فعالية.

53- وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية، قدمت اليابان، كإجراء مضاد يرمي إلى مكافحة الاتجار بالأطفال والنساء في ضوء جائحة كوفيد، مساهمة مالية مجموعها 650 000 دولار أمريكي في العامين الماليين 2020 و2021 لفائدة مشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامي إلى تعزيز استجابة دول جنوب شرق آسيا. ومن خلال المنظمة الدولية للهجرة، توفر اليابان أيضاً الحماية والمساعدة للأجانب ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين حُددت هويتهم في اليابان ويرغبون في العودة إلى بلدانهم الأصلية؛ ويشمل الدعم عودة الضحايا بشكل آمن إلى بلدانهم الأصلية، وكذا المساعدة في إعادة إدماج الضحايا في المجتمع لمساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم اقتصادياً بعد إعادتهم إلى أوطانهم. وقدم المشروع المساعدة في العودة إلى الوطن إلى ما مجموعه 355 فرداً في الفترة من عام 2005 إلى أيار/مايو 2022.

54- وأعدت فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المؤلفة من الوزارات والوكالات ذات الصلة، دليل تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص (المنقح في شباط/فبراير 2022)، والذي يلخص القوانين واللوائح المطبقة على حالات الاتجار ويقدم أمثلة محددة على حالات تطبيقها. ويُستخدم هذا الدليل في التحقيقات ولأغراض أخرى.

55- ومنذ السنة المالية لعام 2004، دأب مكتب مجلس الوزراء على إصدار نشرات وكراسات للتوعية بتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص وعلى نشرها على موقعه على شبكة الإنترنت. ومنذ السنة المالية 2016، بدأت نفس النشرات تُعرض أيضاً في محطات القطارات. وعلاوة على ذلك، ومنذ السنة المالية 2021، وبالإضافة إلى أشرطة الفيديو الهادفة إلى توعية الضحايا وعموم الناس، أعدت أشرطة فيديو جديدة للتوعية تركز على طلب الخدمات الجنسية التي تؤدي إلى الاستغلال الجنسي ونُشرت من خلال إعلانات القطارات وعبر نظام خدمات الشبكات الاجتماعية.

56- ولغرض الكشف عن ضحايا الاتجار بالأشخاص وحمايتهم، أعدت وكالة الشرطة الوطنية منشورات وورعتها بـ 10 لغات ونشرتها عن طريق يافطات رقمية في المطارات الدولية وعلى موقع الوكالة على شبكة الإنترنت لتشجيع الضحايا على إبلاغ الشرطة وغيرها من السلطات. وقد جرى إنتاج وتوزيع ما يقارب 290 000 نسخة في السنة المالية 2021. وتتولى منظمة خاصة بتكليف من الوكالة إدارة "برنامج الإبلاغ دون الكشف عن الهوية"، حيث تتلقى المنظمة إشارات مجهولة المصدر من الجمهور بشأن حالات الاتجار بالأشخاص، أو بشأن جرائم قد تؤدي إلى الاتجار بالأشخاص وحالات أخرى ذات الصلة، وتدفع مكافأة تتناسب مع مساهمة المعلومات في اعتقال الجناة. وعندما تحدد الشرطة هوية إحدى ضحايا الاتجار بالأشخاص، فإنها تتخذ تدابير الحماية المناسبة بالتعاون مع المكاتب الاستشارية المعنية بالمرأة وغيرها من المؤسسات المعنية. وتوفر الشرطة أيضاً الحماية والدعم المناسبين للضحايا، بما في ذلك إبلاغ الضحايا بتدابير الحماية وتقديم تفسيرات كافية بشأن الإجراءات القانونية مثل وضع الإقامة، وكذا اتخاذ تدابير تولى الاعتبار الواجب لحالة الضحية. وعلاوة على ذلك، وعندما تتلقى الشرطة طلب استشارة من ضحية الاتجار بالأشخاص أو غيرها من الأشخاص، تُبذل الجهود اللازمة للاستماع إلى الضحية في مكان لا تشعر فيه بالضغط النفسي، مثل غرفة الاستشارات. وعلاوة على ذلك، عندما يكون المستشار أنثى، تقوم الشرطة، عند طلب ذلك، بتعيين موظفة امرأة لتقديم المشورة، أما عندما يكون المستشار مواطناً أجنبياً، فإن المشورة يقدمها موظفون يفهمون اللغة الأم للأجنبي المعني. وفي كل عام، تعقد وكالة الشرطة الوطنية اجتماع نقطة الاتصال بشأن الاتجار بالأشخاص لتبادل الآراء والمعلومات مع السفارات في طوكيو، والوكالات الإدارية ذات الصلة، وشرطة البلديات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها.

57- وفي آذار/مارس 2018، أبلغ مكتب المدعي العام الأعلى المدعين العامين في جميع أنحاء البلاد بأنه يتعين عليهم، عند تطبيق قانون رعاية الطفل على جرائم الاتجار بالأشخاص، التأكد من فرض عقوبات صارمة، تتمثل أساساً في السجن.

58- ويوزع مكتب المدعي العام كتيباً يوضح تقديم الحماية لضحايا الاتجار بطريقة سهلة الفهم عند عقد مقابلات معهم. وعلاوة على ذلك، يُبلّغ مكتب المدعي العام المدعين العامين بضرورة التصدي بشكل استباقي لجرائم الاتجار في مختلف الدورات التدريبية التي تُعقد وفقاً لسنوات خبرتهم وكذلك في اجتماعات المدعين العامين من جميع أنحاء البلد.

59- وتولي وكالة خدمات الهجرة الاعتبار الواجب لظروف ضحايا الاتجار بالأشخاص وتحاول تثبيت الوضع القانوني للضحايا بالسماح لهم بتجديد فترة إقامتهم أو تغيير وضع إقامتهم، وبمنحهم إنزناً خاصاً بالبقاء في حال خرق قانون مراقبة الهجرة والاعتراف باللاجئين (قانون الهجرة). وبالإضافة إلى وضع نشرات أعدتها وكالة الشرطة الوطنية في المطارات وغيرها من الأماكن، تبذل الجهود اللازمة لتوفير معلومات على موقع وكالة خدمات الهجرة على شبكة الإنترنت بثماني لغات فيما يتعلق بالنصائح والخدمات الاستشارية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. وستواصل حكومة اليابان تكتيف جهودها للقضاء على الاتجار بالأشخاص.

4- تقديم المساعدة إلى الأقليات (التوصيات 69-71 و73 و74 و161)، وتدابير مكافحة التمييز ضد الأجانب (49 و56 و57 و76 و81 و85 و150)، والعنصرية والهجرة واللجوء (التوصيات 77 و84 و128 و141 و162-166 و169 و206-208 و211 و212)

60- على نحو ما جاء في الجزء الثاني-ألف-2، تحظر اليابان التمييز غير المبرر في المادة 14(1) من الدستور. وفي المجالات العامة للغاية، يحظر التمييز بموجب قوانين ولوائح محددة.

61- ويكفل دستور اليابان أن جميع المواطنين اليابانيين، بمن فيهم شعب الآينو، متساوون بموجب القانون، وأن جميع حقوقهم كمواطنين يابانيين مضمونة على قدم المساواة، ومن ثم لا يوجد تمييز قانوني في الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتبذل هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل جهوداً لتعميق الفهم العام لحقوق الإنسان لمختلف الأشخاص، بمن فيهم الأجانب وأفراد شعب الآينو، عن طريق مختلف أنشطة التوعية بحقوق الإنسان وغيرها من الأنشطة، مثل أسبوع حقوق الإنسان. وتقدّم المشورة في مجال حقوق الإنسان أيضاً بالتنسيق مع باقي المؤسسات المعنية.

62- وفيما يتعلق بالتمييز ضد الأقليات الجنسية، تجري هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل، عند تحديدها حالة اشتباه حدوث انتهاك لحقوق الإنسان من خلال إساءة المشورة في مجال حقوق الإنسان، تحقيقات فورية في القضية وتتخذ التدابير المناسبة بناء على وقائع القضية وملابساتها. وتضطلع الهيئات أيضاً بأنشطة مختلفة للتوعية بحقوق الإنسان للقضاء على التحيز والتمييز ضد الأقليات الجنسية.

63- وفي إطار أنشطة التوعية بعمليات التوظيف والاختيار العادلة، نشرت وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية على موقعها على شبكة الإنترنت كتيباً لتوعية أرباب العمل، ينص على أنه "لا ينبغي استبعاد أشخاص محددين، بمن فيهم المثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية ومزدوجو الميل الجنسي وغيرهم من أفراد الأقليات الجنسية"، وتقدّم أيضاً إحاطات خلال الدورات التدريبية لفائدة أرباب العمل. وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع التحرش الجنسي في مكان العمل استناداً إلى المادة 11 من قانون تكافؤ فرص العمل، تنص المبادئ التوجيهية بوضوح على أن التدابير الوقائية قابلة للتطبيق بغض النظر عن الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع

المضايقة باستخدام السلطة استناداً إلى المادة 30-2 من قانون التقدم الشامل في تطبيق تدابير العمل، وتأمين استخدام العمال، وإثراء الحياة المهنية للعمال، يذكر بوضوح أن الملاحظات أو التعليقات المهينة على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية تمثل شكلاً من أشكال التمر الوظيفي، وأن التوعية تتم عن طريق الكتيبات وغيرها من الوسائل.

64- ويجري تعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس وفقاً لقانون تعزيز التنقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان وللخطة الأساسية للتنقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية بحقوق الإنسان. وتبذل وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا أيضاً جهوداً لبناء نظام دعم في المدارس، ولتحسين فهم المعلمين والموظفين لوضع طلبة الأقليات الجنسية وزيادة وعيهم بها، وتحسين نظام الاستشارات التعليمية حتى لا يقع طلبة الأقليات الجنسية في مشكلة إنكار الذات بسبب الخوف والقلق. وفيما يتعلق بالتنقيف الاجتماعي، تعمل وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا بثبات على تعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال تنظيم برامج بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك التوجه الجنسي والهوية الجنسية، في إطار دورات لتدريب مديري التنقيف الاجتماعي، الذين يلعبون دوراً مركزياً كمسؤولين في هذا المجال.

65- وبموجب القانون الحالي، يمكن أن تشكل المسؤولية عن الأضرار جريمة مدنية بموجب القانون المدني في حال حدوث أفعال تمييزية عنصرية. ويمكن أيضاً تحميل المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تشكل، على سبيل المثال، تشهيراً أو إهانة. وتتخذ وكالات التحقيق أيضاً التدابير المناسبة استناداً إلى القانون والأدلة عند وجود حالات ينبغي التعامل معها كقضايا جنائية. وفي حزيران/يونيه 2022، شُددت العقوبة القانونية على جريمة الإهانة لتعزيز إجراءات الردع والسماح باتخاذ إجراءات أكثر صرامة، ودخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه 2022. وبناء عليه، مُدّدت فترة تقادم إجراءات المقاضاة.

66- واستناداً إلى قانون تعزيز جهود القضاء على الخطاب والسلوكيات التعسفية والتمييزية ضد الأشخاص المنحدرين من بلدان غير اليابان (قانون القضاء على خطاب الكراهية)، تتفد هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل تدابير للقضاء على خطاب الكراهية، بما في ذلك أنشطة توعية مثل نشر المعلومات عن طريق خدمات شبكات التواصل. ويهدف القانون إلى تحديد المبادئ الأساسية، وتوضيح مسؤوليات الحكومة الوطنية، ووضع وتعزيز التدابير الأساسية فيما يتصل بالجهود الرامية إلى القضاء على الخطاب والسلوكيات التمييزية.

67- وقد وضعت هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل مسألة "احترام حقوق الإنسان للأجانب" كأحد الأهداف ذات الأولوية لأنشطتها في مجال التوعية بحقوق الإنسان، وهي تضطلع بأنشطة مختلفة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، وبغرض توفير المشورة في مجال حقوق الإنسان للأجانب، أُنشئت خدمات استشارية في مجال حقوق الإنسان، مثل خط اتصال مباشر معني بحقوق الإنسان باللغات الأجنبية وخدمة المشورة في مجال حقوق الإنسان باللغات الأجنبية على شبكة الإنترنت (وكلاهما متاح بعشر لغات). وعندما تحدّد الهيئات حالة اشتباه انتهاكات لحقوق الإنسان عن طريق المشورة المقدمة للأجانب في مجال حقوق الإنسان، فإنه يجري التحقيق فيها على الفور وتتخذ التدابير المناسبة وفقاً لظروف القضية.

68- وفيما يتعلق بمعاملة العمال الأجانب، تُركّز وكالات تفتيش معايير العمل على ضمان ظروف العمل المناسبة، بما في ذلك لفائدة العمال الأجانب، وتصدر التعليمات لأرباب العمل من أجل تصحيح أي خروقات محددة للقوانين واللوائح المتعلقة بمعايير العمل. وتتخذ وكالات التحقيق أيضاً التدابير المناسبة استناداً إلى القانون والأدلة عند وجود حالات ينبغي التعامل معها كقضايا جنائية. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بجرائم الاتجار بالأشخاص من خلال استغلال العمال، تكفل الشرطة، بالتعاون مع

مكتب تفتيش معايير العمل ووكالة خدمات الهجرة، اتخاذ إجراءات صارمة من أجل التصدي لهذه الحالات عن طريق تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالعمل وغيرها من التدابير.

69- وبالإضافة إلى الأحكام ذات الصلة لقانون معايير العمل، وُضعت مبادئ توجيهية بشأن إدارة العمال الأجانب كتوجيه بشأن التدابير التي يتعين على أرباب العمل اتخاذها لتحسين إدارة توظيف العمال الأجانب، بمن فيهم العمال المهاجرون وأسرههم. ويجري باستمرار التوعية وإصدار التعليمات فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية عند إجراء الزيارات الموقعية لأرباب العمل، ضمن مناسبات أخرى. ويغطي الجزء الثاني-ألف-3-3 (ب) الجهود المبذولة لمعالجة حالة العاملات الأجانب.

70- وفيما يتعلق ببرنامج تدريب المتدربين التقنيين، اعتمد، بموجب النظام الجديد القائم على قانون توفير التدريب التقني والحماية الكافية للمتدربين الداخليين التقنيين ("قانون تدريب المتدربين التقنيين")، الذي دخل حيز النفاذ عام 2017، نظام ترخيص للمنظمات المشرفة ونظام اعتماد لخطط التدريب التقني. ويتضمن القانون أيضاً أحكاماً بشأن حظر انتهاك حقوق الإنسان للمتدربين، مثل الاحتفاظ بجوازات سفرهم وغيرها من المستندات، وفرض قيود على حياتهم الخاصة. وقد فرضت عقوبات على المنظمات المشرفة والمنفذة التي تنتهك حقوق الإنسان للمتدربين.

71- وتجري منظمة تدريب المتدربين التقنيين (OTIT) أيضاً بانتظام عمليات تفتيش موقعية للمنظمات المشرفة والمنظمات المنفذة، وتقوم حكومة اليابان، في حال تحديد أي مشاكل بموجب قانون تدريب المتدربين التقنيين، باتخاذ إجراءات صارمة، بما فيها إجراءات إدارية. وبالإضافة إلى هذه التدابير، تُعزز منظمة تدريب المتدربين التقنيين حماية المتدربين، بطرق منها توفير خدمات استشارية باللغات الأصلية للمتدربين، ودعم تغيير مواقع التدريب، ووضع مذكرة تعاون، وتهدف إلى ضمان تشغيل برنامج تدريب المتدربين التقنيين تشغيلاً صحيحاً مع مراعاة المنظور الجنساني أيضاً. ويُسلم جميع المتدربين دليل المتدربين التقنيين الذي يتضمن معلومات عن اللوائح ذات الصلة وخدمات الدعم عند دخولهم إلى اليابان، وتُفسر هذه المعلومات أيضاً في إطار محاضرات تنظم لفائدتهم بعد الدخول.

72- وعلاوة على ذلك، جرى، في شباط/فبراير 2022، مراجعة المبادئ التوجيهية التشغيلية لبرنامج تدريب المتدربين التقنيين، والتي تحدد التدابير التي يتعين على المنظمات المشرفة والمنظمات المنفذة اتخاذها، وأعطيت تعليمات جديدة لهذه المنظمات فيما يتعلق بالإجراءات السريعة والموثوقة التي يجب اتخاذها عند تحديد الأفعال التي تنتهك حقوق الإنسان وتقديم تقارير فورية إلى منظمة تدريب المتدربين التقنيين.

73- وفي عام 2021، قُدم 1 882 تقريراً عن أماكن العمل يشتمل على خرقها للقوانين واللوائح المتعلقة بمعايير العمل إلى مفتشيات معايير العمل الخاضعة لولاية مكتب عمل منظمة تدريب المتدربين التقنيين (نظام جديد) ومكتب خدمات الهجرة الإقليمي (نظام قديم)، وجرى، من حيث المبدأ، توجيه إرشادات إشرافية إلى جميع أماكن العمل المعنية. وفي عام 2021، أجرت مكاتب تفتيش معايير العمل أيضاً عمليات تفتيش وتوجيه في 9 036 مكان عمل (مقدمو التدريب)، وأصدرت توصيات تصحيحية لفائدة 6 556 مكان عمل تبين أنها تخرق القوانين واللوائح المتعلقة بمعايير العمل، وأحالت إلى المدعين العامين 25 حالة تبين فيها حدوث خروقات خطيرة وجسيمة للقوانين واللوائح المتعلقة بمعايير العمل.

74- وأجرت حكومة اليابان فحصاً دقيقاً لشروط مثل الأجر الذي يجب أن يكون مساوياً أو أكبر مما يتقاضاه المواطنون اليابانيون عن نفس العمل، وفحصاً مناسباً لطلبات تأشيرات العمل المقدمة من الرعايا الأجانب.

75- وفيما يتعلق ببرنامج العمال المهرة، واصلت حكومة اليابان تنفيذ المبادرات المشار إليها في المتابعة المرحلية. وبعيد المتابعة المرحلية، شرعت الحكومة في نشر المعلومات، بـ 13 لغة، من خلال موقع البوابة الإلكترونية للبرنامج، عن المعايير التي يتعين على المنظمات التي تقبل عمال مهرة محددتين استيفاؤها فيما يتعلق بالقوانين واللوائح المرتبطة بالهجرة والعمل، وعن التزامات دعم هؤلاء العمال.

76- واستناداً إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، إذا رغب الرعايا الأجانب في إرسال الأطفال الخاضعين لرعايتهم إلى مدارس التعليم الإلزامي العامة، يُقبل الأطفال مجاناً ويُضمن لهم نفس التعليم المقدم للطلبة اليابانيين، بما في ذلك توفير الكتب المدرسية بالمجان والمساعدة المدرسية.

5- مسائل أخرى

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التوصيات 90-94)

77- تدعم اليابان مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ووضعت خطة عمل في تشرين الأول/أكتوبر 2020 لتنفيذ المبادئ التوجيهية بثبات. وفي أيلول/سبتمبر 2022، قمنا بصياغة مبادئ توجيهية مشتركة بين القطاعات عنوانها "مبادئ توجيهية بشأن احترام حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد المسؤولة"، ونقوم أيضاً، من خلال دعم المنظمات الدولية، باتخاذ تدابير مثل تعزيز السلوك التجاري المسؤول للشركات اليابانية ومورديها وغيرها من الجهات الموجودة في البلدان التي تعمل فيها الشركات اليابانية.

تدابير مكافحة الإرهاق والانتحار (التوصية 140)

78- في السنة المالية 2021، قامت مكاتب تفتيش معايير العمل في جميع أنحاء البلاد بتفتيش 32 025 مكان عمل يشتبه فيه خرق القوانين واللوائح المتعلقة بمعايير العمل مثل ساعات العمل الطويلة غير القانونية. وقد صدرت توجيهات لفائدة 10 986 مكان عمل، من بين تلك التي خضعت لعمليات تفتيش (أي 34,3 في المائة منها)، بهدف تصحيح ساعات العمل الطويلة غير القانونية. وشملت أماكن العمل التي خضعت لعمليات التفتيش على سبيل الأولوية تلك التي ادّعي أنها سجلت حوادث متصلة بالعمل مثل الوفاة جراء الإرهاق.

محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي للطاقة التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية (TEPCO) (التوصية 214)

79- فيما يتعلق بدعم التلاميذ المتضررين، بُذلت الجهود اللازمة لتوفير الدعم المستمر، بما في ذلك تعيين مرشدين مدرسيين لأغراض الرعاية النفسية، وإبلاغ كل مجلس بلدي للتعليم وغيره من المؤسسات حتى تتخذ التدابير وفقاً للسياسة الأساسية لمنع التتمر.

80- وتناقش التوصيات 34 و36 و139 (أهداف التنمية المستدامة) و35 (مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا) في الجزء الثالث.

باء - التدابير المنفذة تنفيذاً جزئياً

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التوصيتان 90 و93)

81- فيما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التوصيتان 90 و93)، كما هو مذكور في القسم الفرعي السابق، صاغت حكومة اليابان في أيلول/سبتمبر 2022 مبادئ توجيهية مشتركة بين القطاعات وسمتها "مبادئ توجيهية بشأن احترام حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد المسؤولة"، وهي تقوم، من خلال دعم المنظمات الدولية، باتخاذ تدابير مثل تعزيز السلوك التجاري المسؤول لدى الشركات اليابانية ومورديها وغير ذلك من الجهات في البلدان التي تعمل فيها الشركات اليابانية.

العمل وبيئة العمل

82- وفقاً للخطة الثالثة عشرة للوقاية من الحوادث المهنية، نُفذت البنود المدرجة في الخطة تنفيذاً سلبياً منذ صياغة الخطة، ويتواصل بانتظام بذل الجهود لحماية حقوق العمال. وفيما يلي النتائج الفعلية للسنة الرابعة من الخطة مقارنة بأهدافها: انخفض عدد الوفيات بنسبة 11,3 في المائة مقارنة بعام 2017، وارتفع عدد الخسائر (ضياح أربعة أيام أو أكثر من أيام العمل) بنسبة 24,5 في المائة، وبلغت نسبة أماكن العمل التي تتخذ تدابير صحية نفسية 59,2 في المائة. ويصادف هذا العام السنة الخامسة للخطة، ويجري تعزيز المزيد من تدابير الصحة والسلامة وفقاً للخطة لتحقيق الأهداف المحددة.

تدابير مكافحة التمييز ضد الأقليات

83- فيما يتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية في القطاع الخاص، بهدف تعزيز الفهم الصحيح للميل الجنسي والهوية الجنسية في مكان العمل، أعدت حكومة اليابان تقارير، ومعلومات أخرى، عما تبذله الشركات من جهود مثلاً فيما يتعلق بالأقلية الجنسية، ونشرتها.

84- وفيما يتعلق بشعب الأينو، سُنَّ قانون تعزيز التدابير الرامية إلى إقامة مجتمع تحترم فيه كبرياء شعب الأينو في نيسان/أبريل 2019، ودخل حيز النفاذ في أيار/مايو من العام نفسه. وهو ينص على أن شعب الأينو "شعب أصلي" ويضع مبادئ أساسية لحظر التمييز ضده. واستناداً إلى القانون، تتخذ اليابان أيضاً تدابير شاملة بشأن سياسة الرعاية الاجتماعية، والترويج الثقافي، والتنمية الإقليمية، والتشجيع الصناعي، والترويج السياحي، فضلاً عن السعي إلى تعميق فهم العموم لشعب الأينو من خلال أنشطة تعليمية ودعائية يُستخدم فيها المجمع الوطني لمتحف ومنتزه الأينو (Upopoi)، الذي افتُتح في تموز/يوليه 2020.

الأطفال (التوصيات 126 و127 و186 و187 و190 و191)

85- فيما يتعلق بمسألة كيفية رعاية الأطفال بعد طلاق والديهم، بما في ذلك مسألة الزيارات، أُجريت بحوث حول النظم القانونية الأجنبية، وأنشئت اللجنة الفرعية لقانون الأسرة التابعة للمجلس التشريعي لوزارة العدل في شباط/فبراير 2021، والتي ضمت خبراء قانونيين وأعضاء آخرين. واللجنة الفرعية بصدد إجراء دراسات وتنظيم مداورات، بما في ذلك بشأن حالة تنشئة الأطفال بعد الطلاق، مع مراعاة نتائج مختلف البحوث والمناقشات.

86- وفيما يتعلق بحظر العقوبة البدنية، لا يكون دائماً واضحاً المقصود بعبارة "العقوبة البدنية". ومع ذلك، وفيما يتعلق بأحكام القانون المدني المتعلقة بالحقوق التأديبية لشخص يتمتع بسلطة أبوية على طفل،

أصدر المجلس التشريعي، وهو هيئة استشارية تابعة لوزارة العدل، في شباط/فبراير 2022، تقريراً اقترح حذف الأحكام المتعلقة بالحقوق التأديبية لشخص يتمتع بسلطة أبوية على طفل وبالالتزام باحترام شخصية الطفل فيما يتعلق بالحضانة والتعليم، ويحظر العقوبة البدنية. وفي ضوء التقرير، تستعد حكومة اليابان الآن لتقديم مشروع قانون منقح إلى البرلمان في أقرب وقت ممكن.

نظام الاعتراف باللاجئين (التوصية 213)

87- تعمل وكالة خدمات الهجرة على زيادة تحسين عمل نظام الاعتراف باللاجئين على أمثل وجه استناداً إلى الركائز الثلاث التالية: '1' توضيح المعايير المتعلقة بصفة اللاجئ؛ و'2' تعزيز قدرات التحقيقات المتعلقة باللاجئين؛ و'3' إثراء محتوى المعلومات المتعلقة ببلد المنشأ. ولتسريع هذه الجهود، تبادلت وكالة خدمات الهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تعاون في تموز/يوليه 2021. ويجري حالياً النظر في البند (ط) المذكور أعلاه بالإشارة إلى السوابق العملية في اليابان وبلدان أخرى، وكذا إلى الوثائق الصادرة عن المفوضية. كما سُجّل تبادل مستمر للأفكار مع المفوضية.

محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي للطاقة التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية (TEPCO) (التوصيات 214-217)

88- فيما يتعلق بالصحة، يكفل نظام تأمين صحي شامل حصول الجميع في اليابان على الخدمات الصحية. وبالنسبة للناجين من إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، تقدم مساعدة إضافية بموجب قانون إغاثة الناجين من القنبلة الذرية.

89- وتواصل حكومة اليابان تقديم الدعم اللازم عملاً بـ "قانون تعزيز تدابير دعم أرواح ضحايا الكوارث من أجل حماية ودعم الأطفال والسكان الآخرين الذين يعانون أضراراً بسبب الحادث النووي في شركة طوكيو للطاقة الكهربائية" وغيره من القوانين ذات الصلة.

90- وبالإضافة إلى ذلك، تقدم حكومة اليابان الدعم المالي والتقني لمحافظة فوكوشيما من خلال المساهمة بمبلغ 78,2 مليار ين كمنح لصندوق إدارة صحة سكان فوكوشيما الذي أنشأته محافظة فوكوشيما للسماح بإدارة صحة سكانها في الأجلين المتوسط والطويل. وباستخدام هذا الصندوق، أجرت محافظة فوكوشيما دراسة استقصائية بشأن إدارة صحة سكانها، بما في ذلك الفحص الصحي الشامل، للتأكد من الجرعة الفعالة الخارجية اللازمة والحالة الصحية لسكانها. وهي تشمل على وجه الخصوص الدراسة الاستقصائية التي تتعلق بالحمل والولادة وتستهدف النساء الحوامل والأطفال، وفحوص الموجات فوق الصوتية للغدة الدرقية، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين كان عمرهم 18 عاماً أو أقل عند وقوع الحادث.

91- وأتممت اليابان أيضاً الترجمة المؤقتة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي، ونشرتها على الموقع الشبكي لوزارة الشؤون الخارجية. كما نُشرت وصلة لهذه الترجمة على الموقع الإلكتروني لوكالة إعادة الإعمار. وأبلغت حكومة اليابان أيضاً السلطات المحلية المعنية بهذه الترجمة حتى تتمكن من استخدامها كمرجع عند تقديم المساعدة للأشخاص المشردين.

الحظر المباشر للعنصرية وكره الأجانب وإمكانية الوصول إلى تدابير الدفاع (التوصيات 56 و 57 و 68 و 76-82 و 84 و 85 و 128)

92- على نحو ما نوقش في السابق، تقوم هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل، في ضوء قانون القضاء على خطاب الكراهية، بتنفيذ تدابير للقضاء على هذا الخطاب، بما في ذلك أنشطة التوعية مثل نشر المعلومات عن طريق خدمات شبكات التواصل. وفي حالة الأفعال التمييزية العنصرية،

يمكن أن تترتب المسؤولية عن الأضرار بموجب القانون المدني. ويمكن أيضاً تحميل المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تشكل، على سبيل المثال، تشهيراً أو إهانة. وتتخذ وكالات التحقيق أيضاً التدابير المناسبة استناداً إلى القانون والأدلة عند وجود حالات ينبغي التعامل معها كقضايا جنائية.

جيم - مسائل أخرى

1- حقوق أشخاص بعينهم

إنشاء آلية وطنية لحقوق الإنسان ولجان حقوق الإنسان (التوصيات 37-50)

93- تخضع حالة نظام الانتصاف في مجال حقوق الإنسان للاستعراض المستمر، مع مراعاة المناقشات المعقودة. وفي اليابان، أنشئ نظام يسمح بمعالجة مختلف قضايا حقوق الإنسان من خلال آليات انتصاف مفصلة تستند إلى قوانين فردية. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، تعمل لجنة السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي أنشئت استناداً إلى القانون الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة، كإطار رصد مستقل على النحو المنصوص عليه في المادة 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعتبر حكومة اليابان اللجنة منظمة تراعي مبادئ باريس لأنها تتألف من ممثلين متعددين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة أنفسهم، وترصد تنفيذ البرنامج الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتولي بأرائها لرئيس الوزراء وآخرين، عند الاقتضاء.

سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة ورعايتهم الصحية (التوصيتان 144 و198)

94- ترى حكومة اليابان أن الإيداع القسري لمن قد يُعرضون أنفسهم أو الآخرين للضرر البدني في المستشفى وأن الإيداع في المستشفيات بغرض تلقي الرعاية الطبية والحماية لا يشكلان انتهاكاً للمادة 14 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لأنهما: '1' ينفذان وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون عند استيفاء شروط قانون الصحة العقلية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية؛ و'2' لا ينفذان فقط بسبب وجود اضطراب ذهني. ومن ناحية أخرى، ينص قانون الصحة العقلية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية بوضوح على مبدأ أن يكون الإيداع في مستشفيات الأمراض النفسية طوعياً ومقرناً بالحصول على موافقة المريض نفسه. وعلى وجه الخصوص، يجري النظر في اتخاذ تدابير تيسر الانتقال من الإيداع في المستشفى بغرض تلقي الرعاية الطبية والحماية إلى العلاج الطوعي في المستشفيات، وذلك بهدف تعديل القانون.

95- ولبناء نظام يضمن مجموعة متنوعة من الخدمات بشكل شامل كي يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقات العقلية من أن يعيشوا بكل أريحية حياتهم الخاصة كأعضاء في المجتمع، دعمت حكومة اليابان مبادرات السلطات المحلية، مثل المشاريع المتعلقة بدعم الحياة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقات العقلية في المستشفى، من خلال اتخاذ تدابير ذات طابع مالي. وستعزز حكومة اليابان دعم الحياة المجتمعية بهدف تعديل القانون مستقبلاً فيما يتعلق بتوسيع نطاق نُظم البلديات لتوفير المساعدة المتعلقة بالاستشارة الطبية، ومساعدة المرضى المودعين في مستشفيات الأمراض العقلية على الاستفادة من هذه الاستشارة، وتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الحاجة إلى الرعاية داخل المستشفيات.

2- البلاغات الفردية (التوصية 2)

96- ترى حكومة اليابان أن إجراء تقديم البلاغات الفردية المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري جدير بالإشادة لأنه يضمن فعلياً تنفيذ الاتفاقية. وفي الوقت نفسه،

يولى الاهتمام لمسائل مثل ما إذا كان النظام القضائي والسياسة التشريعية في اليابان ينطويان على إشكالات، ولنوع الأطر التنظيمية التي يتعين إنشاؤها لتنفيذ الإجراء في حال قبلته اليابان. وتواصل حكومة اليابان المشاركة في مناقشات بشأن هذه المسألة، مع أخذ مختلف الآراء بعين الاعتبار.

3- إبرام المعاهدات والبروتوكولات الاختيارية وغيرها

البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التوصيات 9 و11 و12 و14 و15)

97- تواصل حكومة اليابان المشاركة في مناقشات جادة بشأن هذه المسألة، مع أخذ مختلف الآراء بعين الاعتبار.

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التوصيات 3 و9 و13 و17-19)، ولاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصية 9) وللعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التوصية 10)

98- تواصل حكومة اليابان المشاركة في المناقشات المتعلقة بالبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع أخذ مختلف الآراء بعين الاعتبار.

اتفاقية حقوق العمال المهاجرين (التوصيات 13 و20-25)

99- تعترف حكومة اليابان بمبادئ اتفاقية حقوق العمال المهاجرين التي تسعى إلى حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرههم. وفيما يتعلق بحقوق العمال المهاجرين، تنص اليابان في قانون معايير العمل على أنه لا يجوز التمييز في ظروف العمل على أساس جنسية العامل أو أسس أخرى من هذا القبيل، وفي المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة توظيف الرعايا الأجانب. وينص برنامج تدريب المتدربين التقنيين وبرنامج العمال المهرة المحددين أيضاً على حماية حقوق العمال الأجانب الذين انتدبتهم اليابان بموجب هذين الإطارين. بيد أن الاتفاقية تضمن للعمال المهاجرين حقوقاً أكثر من تلك التي تضمنها للمواطنين والأجانب من غير العمال المهاجرين، وإبرام الاتفاقية يقتضي، من بين عوامل أخرى، إجراء دراسة متأنية لمبدأ المساواة والنظم المحلية في اليابان.

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 (التوصية 25)

100- عدد العاملين في المنازل في اليابان ضعيف وآخذ في التراجع. ويختلف الوضع أيضاً عما هو عليه في بلدان أخرى لأن المهاجرين لا يسمح لهم، من حيث المبدأ، بدخول اليابان للعمل في الخدمة المنزلية. وعلاوة على ذلك، لا يسري قانون معايير العمل على بعض العاملين المنزليين في اليابان (أي الخادم المنزلي بموجب قانون معايير العمل). وترى حكومة اليابان أنه من الضروري النظر بعناية في مدى اتساق المسألة مع التشريعات المحلية قبل التصديق على الاتفاقية.

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 (التوصية 29)

101- تحظر هذه الاتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة على أساس سبعة أسباب. وفي اليابان، ينص الدستور على المساواة بموجب القانون، ويحدد قانون معايير العمل وغيره من القوانين واللوائح ذات الصلة

التدابير المتخذة لمكافحة التمييز في ميداني الاستخدام والمهنة. بيد أن حكومة اليابان ترى أنه من الضروري النظر بعناية في مدى اتساق التشريعات المحلية مع الاتفاقية، بما في ذلك مدى وجود قوانين ولوائح يمكن إلغاؤها على نحو ما تقتضيه الاتفاقية.

102- وفيما يتعلق بتسوية كمبالا بشأن جريمة العدوان (التوصية 27)، لا بد من مواصلة رصد التطورات ذات الصلة.

103- وفيما يتعلق باتفاقية وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (التوصية 28)، نسلم بأهمية ضمان صفة وحقوق الأشخاص عديمي الجنسية والحرص على عدم استحداث حالات جديدة من انعدام الجنسية. وتتخذ حكومة اليابان التدابير المناسبة في إطار التشريعات القائمة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحيطة بالأشخاص عديمي الجنسية. ولأن مسألة إبرام الاتفاقية المذكورة تستوجب نظر الحكومة ككل في مجالات واسعة من السياسة العامة، فإنه سينظر فيها بعناية في ضوء الوضع الاجتماعي في اليابان.

ثالثاً - حالة مبادرات الالتزام التلقائي

ألف - التعاون داخل الأمم المتحدة (التوصيتان 32 و33)

104- للآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، دور مهم تؤديه في التصدي بشكل فعال للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وفي تحسين حماية وتعزيز حقوق جميع الناس. وقد عملت اليابان كعضو في مجلس حقوق الإنسان لخمس فترات وستواصل الانخراط في أنشطته، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، بشكل فعال. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اليابان بنشاط في المناقشات الرامية إلى جعل مختلف الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، تعمل بفعالية وكفاءة أكبر.

105- وعلى مر السنين، أتاحت اليابان خبراء عديدين لكل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، كما أقامت علاقة تعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وذلك لدعم عمل مجلس حقوق الإنسان. وبالنسبة لانتخابات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، سنواصل اختيار المرشحين بناء على أداء العديد من المرشحين ونتائج المقابلات. وعلى وجه الخصوص، أُجريت مشاورات وثيقة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تقديمها مرشحين لانتخابات لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2024.

106- وعلاوة على ذلك، سينظر بلدنا بعناية في التوصيات التي قدمتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان المعنية لتعزيز تعاونه والتزامه بتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. وستواصل حكومة اليابان إبداء التعاون لإجراء حوار هادف وبناء مع الإجراءات الخاصة.

باء - الإسهام في المجتمع الدولي

التعاون الإنمائي (التوصيات 34-36 و139)

107- من أجل بلوغ مجتمع لا يتخلف فيه أحد عن الركب طبقاً لأهداف التنمية المستدامة وعملاً بمبدأ الأمن البشري، اضطلعت اليابان بدور ريادي خلال قمة مجموعة العشرين بأوساكا في مجالات الاستثمار في البنية التحتية الجيدة، ومنع الكوارث، ومكافحة القمامة البلاستيكية البحرية، وتغير المناخ،

والنوع الاجتماعي، والصحة، والتعليم كأساس لـ "النمو الجيد"، وذلك في جملة مبادرات أخرى. وعلاوة على ذلك، وبناء على نتائج الدورتين 7 و 8 لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية، تواصل حكومة اليابان تقديم المساعدة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والسلم والاستقرار للمساعدة في بلوغ قارة أفريقية قابلة للصدوم ومستدامة كما تهدف أفريقيا نفسها إلى ذلك.

108- وفي تموز/يوليه 2021، لخصت اليابان ما قطعت من أشواط في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقدمت تقريراً في إطار استعراض وطني طوعي (VNR) إلى الأمم المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وبناء على تقرير اليابان في إطار الاستعراض الوطني الطوعي، شارك رئيس الوزراء من خلال رسالة فيديو في الوقفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التي عُقدت عام 2021 بالتزامن مع أسبوع الأمم المتحدة الرفيع المستوى، وأعرب عن عزم بلاده قيادة جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030، كدولة تتمسك بمبدأ التعددية.

109- ومساعدة اليابان للبلدان النامية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة في المجتمع الدولي. وستواصل اليابان جهودها لتحقيق هذا الهدف، الذي يعدنا بمستقبل أفضل، من خلال فرص مثل قمة مجموعة السبع والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة المقرر عقده في اليابان في عام 2023.

جيم - استضافة الجمعية العالمية للمرأة

110- لتعزيز تمكين المرأة في الداخل والخارج، استضافت حكومة اليابان الجمعية العالمية للمرأة خمس مرات منذ عام 2014، ووجهت الدعوة إلى شخصيات بارزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإجراء مناقشات شاملة حول مختلف القضايا والإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن المقرر عقد الدورة القادمة للجمعية العالمية للمرأة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

رابعاً - القضايا الجديدة والناشئة (مبادرات أهداف التنمية المستدامة)

111- منذ عام 2016، قامت حكومة اليابان، تحت لواء مركز تعزيز أهداف التنمية المستدامة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية جميع الوزراء، بصياغة المبادئ التوجيهية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كاستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل تبتغي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تعمل على تعزيز أهداف التنمية المستدامة في اليابان وخارجها بناء على هذه المبادئ التوجيهية. وروجعت المبادئ التوجيهية في ضوء التغييرات التي تطرأ على الوضع المحيط بأهداف التنمية المستدامة، ويجري حالياً تبادل وجهات النظر مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بغرض إجراء مراجعة جديدة في عام 2023.

112- وبعد مرور أربع سنوات على تقديم اليابان تقريراً في إطار الاستعراض الوطني الطوعي عام 2017، قدمت تقريرها الثاني في إطار الاستعراض الوطني الطوعي لكشف التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزء الوزاري لمنندى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2021. وبهذه المناسبة، أطلع وزير الشؤون الخارجية مونتجي المجتمع الدولي على جهود اليابان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق التغطية الصحية الدولية والتصدي لتغير المناخ.

113- وفي أيلول/سبتمبر 2021، شارك رئيس الوزراء سوغا عبر رسالة فيديو في الوقفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2021 التي عُقدت بالتزامن مع أسبوع الأمم المتحدة الرفيع المستوى. وحينها، أوضح إلى أي حد اعتبرت اليابان مبادرات مثل عملية صياغة تقرير الاستعراض الوطني

الطوعي، وتبادل الآراء مع أعضاء القطاع الخاص في المائدة المستديرة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة والمجتمع المدني، والإدلاء بتعليقات عامة، مبادرات ذات قيمة. وأشار رئيس الوزراء إلى أن هذه المبادرات سمحت لليابان بتلقي توصيات حول ضرورة وضع غايات شاملة وموضوعية، وغايات قائمة على العلم، ومؤشرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في اليابان، وأضاف قائلاً إنه يشعر بأن ذلك ساهم في تعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة.

114- ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2017، يقوم مركز تعزيز أهداف التنمية المستدامة، كل سنة، بصياغة خطة عمل لأهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الخطة قضايا ذات أولوية وتدابير محددة لتسريع وتيرة المبادرات الحكومية الملموسة. وتحدد خطة عمل أهداف التنمية المستدامة لعام 2022، التي صيغت في كانون الأول/ديسمبر 2021، السياسة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، والمبادرات التي ستتخذها الوزارات والوكالات الحكومية في عام 2022. ويقدر المبلغ الإجمالي للنفقات المطلوبة لتنفيذ الخطة بحوالي 7,2 ترليون ين.

115- ومنذ عام 2017، ينظم مركز تعزيز أهداف التنمية المستدامة حفل جوائز أهداف التنمية المستدامة باليابان لمزيد تسليط الضوء على الجهود المبذولة في اليابان لتحقيق هذه الأهداف، وتشجيع أصحاب مصلحة آخرين على العمل، من خلال الاعتراف بعمل الشركات والمنظمات التي تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد نُظمت حفلة جوائز أهداف التنمية المستدامة باليابان خمس مرات وسُلّمت الجوائز لأكثر من 60 منظمة حتى الآن. غير أنه بالنسبة لحفلة الجوائز السادسة المقرر تنظيمها في نهاية عام 2022، ستُسلّم جوائز لفئات جديدة مثل "القابلية للتحويل" و"التضامن وتغيير السلوك" لزيادة الزخم نحو تغيير السلوك الفردي قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

116- وابتاع المبادئ التوجيهية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ستجمع اليابان جميع الوزارات والوكالات المعنية معاً في إطار جهد حكومي جماعي، وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة في مختلف المجالات، لقيادة جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

Notes

- ¹ "JK Business" refers to the practice of compensated dating with adolescent girls (JK is an abbreviation for "joshi kōsei," or "high-school girl(s)," in Japanese).
- ² In Japan dialing 110 means placing an emergency call to police. Children's Rights SOS Mini Letters are pre-stamped, addressed sealable postcards on which children can write any concerns they may have. The letters are sent to the nearest Legal Affairs Bureau or District Legal Affairs Bureau, which contacts the sender upon receipt based on the request of the sender.